المشروع يهدف إلى تمكين سلطات الموانئ من الاضطلاع بمسئولياتها في تخطيط وبناء وإدارة الموانئ

مجلس النواب يناقش تقرير لجنة النقل والاتصالات بشأن مشروع قانون الموانئ البحرية

□.. صنعاء/ سبأ/..

ناقش مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي تقرير لجنة النقل والاتصالات بشأن مشروع قانون الموانئ البحرية .

ويهدف المشروع إلى وضع الإطار القانوني الذي تتمكن بموجبه سلطات الموانئ المختصة من الاضطلاع بمسؤولياتها في تخطيط وبناء وصيانة وتشغيل وإدارة الموانئ، وكذا تشجيع تنمية الموانئ ومشاركة القطاع الخاص في توفير البنية الأساسية والتحتية للموانئ وخدمات وتسهيل الموانئ وضمان المنافسة العادلة وتهيئة المجال للمنافسة للارتقاء بالموانئ اليمنية وما تقدمه من خدمات وتسهيلات إلى المستوى الأفضل أسوة بما تقدمه الموانئ العالمية.

ويشير مشروع القانون إلى أن أحكام هذا القانون تسري على جميع الموانئ البحرية التجارية التابعة لسلطات الموانئ المختصة أو ما ينشأ منها مستقبلاً، وجميع السفن، والمراكب، والقوارب، وناقلات البضائع، والمركبات ، والشركات، والمؤسسات، والأشخاص، الذين يدخلون هذه الموانئ أو يستخدمونها، كما أنه لا تسري أحكامه على الموانئ البحرية المتخصصة.

وفيما يتعلق بإنشاء وتطوير الموانئ واستراتيجياتها وبمقتضى أحكامه، تتولى سلطات الموانئ رسم السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالموانئ الخاضعة لأحكام هذا القانون وتنفيذها، وإقرار البرامج والخطط اللازمة لتنفيذها، وتطويرها، وبنائها، وإدارتها، وبما يكفل تحقيق المصلحة العليا ومصالح الاقتصاد الوطني والتجارة الخارجية، وتنمية وتطوير الموانئ بصورة اقتصادية وفاعلة تضمن زيادة حركة النقل البحري، ومواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية في صناعة النقل البحري، فضلاً عن تشجيع الاستثمار في خدمات الموانئ والنقل البحري، ورفع كفاءة خدمات الموانئ والنقل البحري بما يحقق بصورة متوازنة متطلبات المستفيدين منها من جهة ومصالح المستثمرين في تلك الخدمات من جهة أخرى، وكذا توفير البيئة التنافسية بين الشركات الملاحية العاملة في الموانئ الخاضعة لأحكام هذا القانون.

وبخصوص التراخيص وحقوق التشغيل أكد مشروع القانون على أن تتولى سلطة الموانئ المختصة دون غيرها تقديم خدمات الموانئ أو أداء أي نشاط أو خدمة تتصل بالميناء، ويجوز لسلطة الموانئ المختصة الترخيص للغير ، للقيام ببعض هذه الأعمال أو الخدمات طبقاً للشروط التي تحددها مع مراعاة عدم الترخيص لممارسة هذا النشاط إلا لأشخاص مؤهلين وذوي خبرة، وكذا توافر الإمكانيات المادية اللازمة لممارسة النشاط، ومن حق سلطة الموانئ المختصة إلغاء الترخيص في حال مخالفة المرخص له أياً من شروط الترخيص.

كما لا يجوز ممارسة أي نشاط من الأنشطة المتعلقة بالموانئ داخل حدود الميناء إلا بموجب ترخيص من سلطة الموانئ المختصة وبما لا يتعارض مع القوانين النافذة، وسيواصل المجلس مناقشته لمواد مشروع القانون تباعاً.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه، وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

جامعة إب تستعد لتنظيم ورشة عمل خاصة بتطوير قدراتها المؤسسية

■ إب/سبأ

تستعد جامعة إب حاليا لإقامة ورشة عمل خاصة بتطوير القدرة المؤسسية للجامعة خلال ديسمبر المقبل.

وأوضح رئيس جامعة إب الدكتور عبدالعزيز الشعيبي أن الورشة تهدف إلى تدشين الخطة الإستراتيجية للجامعة ٢٠٢٠م وتحفيز القيادات الأكاديمية والإدارية لاعتماد التخطيط السنوي والمرحلي وجمع البيانات وإجراء التحليل البيئي الداخلي والخارجي في جميع عناصر الخطة الإستراتيجية.

وأشار الدكتور الشعيبي إلى أنه سيتم خلال الورشة التي يشارك فيها ١٥٠ من عمداء ونواب كليات جامعة إب ورؤساء الأقسام الأكاديمية وأعضاء مجلس الجامعة والمجلس الأكاديمي تقديم أوراق عمل من قبل أكاديميين متخصصين.

أقر إنشاء شركة المسيلة لاستكشاف وإنتاج البترول

مجلس الوزراء يستعرض تقرير وزارة الزراعة حول البرنامج الوطني للتوسع في زراعة القمح

التقرير يؤكد ارتفاع إنتاج محاصيل الحبوب إلى مليون و١٣ ألف طن

■ صنعاء/سبأ/..

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مشروع القرار المقدم من المجلس الاقتصادي الأعلى بشأن إنشاء شركة المسيلة لاستكشاف وإنتاج البترول (بترومسيلة) بالقطاع ١٤ منطقة المسيلة محافظة حضرموت.

وكلف المجلس وزير النفط والمعادن اصدار كافة الأوامر والقرارات التنفيذية اللازمة لتنفيذ مضمون القرار وكافة الأوامر والقرارات والتعليمات المطلوبة لتنفيذه، فضلا عن اصدار النظام الأساسي والمالي والمحاسبي للشركة بالتشاور والتنسيق مع وزيري المالية والشئون القانونية.

ووفقا للقرار فإن شركة بترومسيلة تعد شركة فرعية تابعة للشركة الوطنية للبترول (تحت التأسيس) بحسب قانون الهيئات والمؤسسات والشركات العامة، وستقوم بادارة وتشغيل القطاع ١٤ حسب أصول الصناعة البترولية العالمية وذلك بعد استلام القطاع من شركة كنديان نكسن عقب انتهاء اتفاقية المشاركة في الإنتاج مع الشركة في السابع عشر من ديسمبر ٢٠١١م، وبحيث تنتقل إلى شركة بترومسيلة كافة الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المشغل السابق وكذلك كافة الواجبات التي لها والالتزامات التي عليها للغير بمقتضى العقود النافذة وقت التسليم الميداني للقطاع.

وأكد القرار على ان تؤول كافة اصول وممتلكات قطاع ١٤ حضرموت المسيلة للحكومة وتحتسب بعد التقييم كرأسمال مدفوع لشركة بترومسيلة إلى جانب كامل إنتاج القطاع من البترول لحساب الحكومة العام بوزارة المالية.

ووجه المجلس وزراء النفط والمعادن والشئون القانونية وشئون مجلسي النواب والشورى متابعة اصدار قانون الشركة الوطنية للبترول في اسرع وقت ممكن.

وشكل المجلس لجنة لتنسيق الاجراءات الخاصة باستلام وتشغيل قطاع ١٤ المسيلة وتحديد مهامها والاجراءات الخاصة لما بعد انتهاء الاتفاقية وذلك برئاسة رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط وعضوية المدير العام التنفيذي لشركة صافر للاستكشاف والإنتاج ووكيل هيئة الاستكشاف لشئون الإنتاج ومستشار وزير المالية ومدير عام الشئون القانونية ومدير عام الحسابات النفطية بوزارة النفط والمعادن ورئيس لجنة تشغيل قطاع ١٤ إلى جانب مندوب عن وزارة الشئون القانونية ورئيس نقابة عمال المسيلة واثنان من كبار الموظفين اليمنيين من شركة كنديان نكسن فني واداري يسميهما وزير النفط والمعادن بالتشاور مع رئيس الهيئة.

وأكد المجلس على تشكيل اللجان المساعدة للجنة التنسيق وذلك لإنجاز مهام عملية الاستلام والتسليم بحيث تشمل فنيين وماليين وقانونيين من بين العاملين بالوزارة ووحداتها وكذلك من العاملين بالقطاع اذا لزم الأمر.

وحدد المجلس مجموعة من المهام الاجرائية والفنية والقانونية والمحاسبية والمالية التي سيتم تنفيذها من قبل لجنة التنسيق واللجان المساعدة لفترات قبل واثناء وما بعد عملية استلام القطاع وعلى ان يتم رفع تقارير بصورة مستمرة اعن سير مجمل العمليات الخاصة جراء الاستلام والتشغيل والتطوير.

وأكد مجلس الوزراء على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى بشأن توفير احتياجات السوق وقطاع الكهرباء من المشتقات النفطية ولاسيما مادتي الديزل والمازوت، وشدد على تعزيز الإجراءات اللازمة من قبل الجهات المعنية لمحاربة السوق السوداء التي تتلاعب بعملية التخزين وأسعار البيع للمستهلكين وتؤثر على استقرار تواجد هذه السلعة في السوق المحلي على النحو المطلوب.واستعرض مجلس الوزراء تقرير حول البرنامج الوطني للتوسع في زراعة القمح والحبوب لعام ٢٠١٠م وحتى النصف الأول من العام الجاري.

وتضمن التقرير المقدم من وزير الزراعة والري سير تنفيذ أنشطة البرنامج بمكوناته المختلفة من مستلزمات الإنتاج الزراعي والبذور المحسنة والأنشطة التسويقية والإقراض.

وأبرز التقرير النشاطات المختلفة المتعلقة بتشجيع زراعة القمح والحبوب الغذائية، بما في ذلك الأنشطة الإنتاجية للمؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة.. مبينا ان إنتاج محاصيل الحبوب ارتفعت الى مليون و١٣ الف طن في العام ٢٠١٠م مقارنة بحوالي ١٧٤ الف طن عام ٢٠٠٩م وبنسبة زيادة بلغت ٥٠٪.

ولفت التقرير إلى التأثيرات السلبية التي أفرزتها الأزمة القائمة في البلاد على الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي والمقترحات الكفيلة بتقليل الآثار السلبية على هذا القطاع الحيوي.

وأشاد المجلس بما تضمنه التقرير من معلومات وما تبذله وزارة الزراعة والري من جهود لتنفيذ البرنامج الوطني للتوسع في زراعة القمح والحبوب الغذائية الاخرى في اطار مساعي الحكومة لتعزيز الامن الغذائي.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل وأمين عام مجلس الوزراء حول تقرير تقييم أدارة الحدود في اليمن المعد في أطار برنامج المنظمة الدولية للهجرة لتمكين الحكومة والمجتمع المدني في اليمن لمعالجة قضايا الهجرة المختلطة والممول من مفوضية الاتحاد الأوروبي.

واشتمل التقرير على تقييم ادارة الحدود في اليمن وملخص ورشة العمل المخصصة للتشاور واستعراض ومناقشة التقرير، وكذا مستوى تنفيذ توصيات تقييم الادارة الحدودية.

كما تضمن التوصيات التي خرج بها فريقي مراجعة سياسات وتشريعات الهجرة المشكلان بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١ و٢ لعام ٢٠١١م.

وأقر المجلس بهذا الخصوص تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير الداخلية وعضوية وزراء الشئون القانونية والصحة العامة والسكان والشئون الاجتماعية والعمل وشئون المغتربين والمالية والتعليم الفني وامين عام مجلس الوزراء ونائب وزير الادارة المحلية ورئيسي مصلحتي الهجرة والجوازات وخفر السواحل.

وتتولى اللجنة دراسة ومراجعة توصيات فريقي مراجعة سياسات وتشريعات الهجرة في كافة الجوانب وتحديد اولويات التوصيات والاجراءات المنفذة لها والجهات المعنية بذلك.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير شئون مجلسي النواب والشورى عن سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة باعمال الحكومة لدى مجلس النواب وذلك خلال الثلاثة الأيام الماضية.

واستمع مجلس الوزراء إلى تقرير وزير الداخلية حول الأوضاع الأمنية ومستجداتها على مستوى الجمهورية في ظل الأزمة الراهنة بما في ذلك الاعتداءات المستمرة والمتكررة على معسكرات القوات المسلحة والأمن من قبل العناصر الانقلابية التابعة للفرقة الأولى مدرع وميليشيات حزب الإصلاح وحلفائهم من تنظيم القاعدة، وأخرها الاعتداء على معسكر اللواء ٦٣ مشاة في بيت دهرة.

ولفت التقرير إلى الصمود البطولي لابطال القوات المسلحة والامن الميامين في التصدي لهذه العناصر الارهابية ببسالة وشجاعة وافشال مخططاتها اليائسة في اقتحام المعسكرات وتلقينها دروسا قاسية واجبارها على الفرار وهي تجر أذيال الخزي والعار.

وأورد التقرير إحصائية بالجرائم الجنائية والحوادث المرورية والحوادث الاخرى المبلغ عنها في عموم محافظات الجمهورية خلال الأسبوع الماضي وما أسفرت عنه جهود أجهزة الشرطة من تحريات ودوريات وحملات تفتيش للقبض على عدد من المتهمين في تلك الجرائم والحوادث.. مبينا ان نسبة القضايا المضبوطة خلال هذه الفترة تجاوزت ٨٤٪.

وأشاد مجلس الوزراء بالجهود التي تبذلها القوات المسلحة والأمن في حفظ الأمن والاستقرار والتصدي للعناصر التخريبية الخارجة عن النظام والقانون التي تهدف إلى تمزيق الوطن وإقلاق السكينة العامة للمجتمع.. منوها في ذات الوقت بالتعامل الوطني والمسئول من قبل الأجهزة الأمنية مع المسيرات السلمية المكفولة بموجب القانون والدستور وتأمين حمايتها بشكل كامل.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الزراعة والري حول مشاركته في اجتماعات الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية المنعقد في دولة الكويت نهاية الشهر الماضي.

كما اطلع على تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن مشاركة وفد اليمن في الدورة ٢٧ للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في اسطنبول بالجمهورية التركية خلال الفترة ١٧-٢٠ اكتوبر الماضي.

الجبهة الوطنية تدعو إلى سرعة ضبط ومحاكمة كل المتورطين في جريمة تفجير مسجد الرئاسة

□.. دعت الجبهة الوطنية الديمقراطية الدولة إلى سرعة إلقاء القبض على كافة المتورطين والمشاركين والمخططين والمنفذين للاعتداء الإرهابي الذي استهدف رئيس الجمهورية وكبار قيادات الدولة في مسجد دار الرئاسة، وطالبت بسرعة محاكمة كل من ثبت تورطه في الحادث لينالوا جزاءهم العادل على ما اقترفوه من جريمة إرهابية هي الأبشع والأشنع في التاريخ اليمني المعاصر.

وجدد بيان صادر عن الأمانة للجبهة الوطنية موقفها الثابت في إدانة العنف بكل أشكاله وأنواعه وممارسته من قبل أي طرف سياسي كان كأسلوب مدان ومرفوض للوصول إلى السلطة، كما أدانت رفع السلاح ضد الدولة مؤكدة ان الطريق السليم والصحيح لكل القوى السياسية هو الالتزام الصارم بمرجعية الدستور المنظم لعملية الوصول للسلطة وتجسيد مبدأ التداول السلمي لها من خلال الاحتكام لإرادة الجماهير عبر الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة، ولذلك تبارك الأمانة العامة للجبهة الجهود الحثيثة التي بذلها ولا يزال السيد جمال بن عمر مبعوث ومستشار الأمين العام للأمم المتحدة لحل الأزمة السياسية عبر الحوار البناء والمسؤول بين كل أطراف العمل السياسي في السلطة والمعارضة ومن خلال تسوية سياسية على قاعدة المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٤).

ودعت الجبهة الوطنية قيادة اللقاء المشترك إلى التجاوب والاستجابة المثمرة مع هذه الجهود لمبعوث الأمم المتحدة مثلما استجابت لها وتفاعلت وتعاملت معها بإيجابية القيادة السياسية والمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي الذين قدموا التنازلات تلو التنازلات من أجل مصلحة الوطن والخروج من هذه الأزمة بالاتفاق عبر الحوار على الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية واعتبارها جزءاً منها وتنفيذها كمنظومة متكاملة.

وشددت الأمانة العامة على ضرورة الالتزام بالقوانين من قبل كل القوى السياسية واضطلاع الدولة بمسؤولياتها وممارسة مهامها بتطبيق النظام والقانون واحتكام الجميع أحزابا وأفراداً وجماعات للغة المنطق والعقل وتغليب المصلحة الوطنية والعامة على المصالح الخاصة والتصدي لكل أعمال التخريب والفوضى واقلاق السكينة العامة وخدش السلم الاهلي، مؤكدة على الدور الحيوي والهام للشباب باعتبارهم نصف الحاضر وكل المستقبل، كما أنهم قوة التغيير دوما إلى الأفضل بالفكر الثاقب والرؤى الواضحة والناضجة ومن حقهم المطالبة بحقوقهم المشروعة بموضوعية وحرص على المصلحة الوطنية من خلال قراءتهم بعمق لمعطيات الواقع اليمني وتحدياته.

وأشادت الأمانة العامة للجبهة بالموقف التلاحمي والصمودي لأبناء شعبنا اليمني العظيم بالتفاف الغالبية العظمى والسواد الأعظم منه حول الشرعية الدستورية وتمسكهم بها والدفاع عنها وهو الموقف الذي عبر عن الإرادة الشعبية الحرة والقوية وأسقط كل المؤامرات والرهانات الخاسرة وتدعوهم إلى المزيد من هذا الالتفاف حول الشرعية الدستورية والأمن والاستقرار والوحدة والديمقراطية والثورة والجمهورية ومنجزات ومكتسبات الوطن وتثمن عاليا الدور الوطني الرائد للقوات المسلحة والأمن في تحديات وتداعيات الأزمة ومحاربة الإرهاب وإسقاط المشاريع والمخططات التآمرية ضد الوطن مقدرة تضحياتها الكبيرة والغالية والتي ستظل محل تقدير ومساندة ودعم كل أبناء الشعب اليمني، فالرحمة لكل الشهداء الأبرار من منتسبي هذه المؤسسة الوطنية الكبرى وكل شهداء اليمن من أجل الحرية والديمقراطية.

وعبرت عن إدانتها ورفضها للحملة الاعلامية المسعورة ضد الشعب اليمني من قبل بعض وسائل الاعلام الخارجية التي مارست التضخيم والتضليل وتزييف الحقائق والوقائع بهدف اعطاء صورة مضللة أمام الرأي العام الدولي متناقضة مع الصورة الحقيقية لتطورات الأحداث في الواقع اليمني ودعت الأمانة العامة للجبهة هذه الوسائل إلى أن تتحرى الدقة والصدق وتمارس المهنة بشرف ومسؤولية وأخلاق وتكون بأدائها ناقلة للمعلومة الصحيحة.

المصدر ٢٦سبتمبرنت

أمين محلي تعز يبحث مع بعثة الصليب الأحمر الاحتياجات الإنسانية للمتضررين من أحداث الأزمة الراهنة

□.. تعز/ سبأ/..

بحث الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة تعز محمد أحمد الحاج أمس مع رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى اليمن ايريك مار كلاي الاحتياجات الإنسانية في المحافظة الناتجة عن الأزمة السياسية خاصة في مجالات الصحة والمياه .

وفي اللقاء ثمن أمين عام محلي المحافظة زيارة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمدينة تعز للوقوف عن قرب على مجمل الاحتياجات الإنسانية للمحافظة وتدارس إمكانية تقديم اللجنة الدولية المساعدات للمحتاجين والمتضررين من الأحداث التي أفرزتها الأزمة الراهنة.. مؤكدا أهمية أن تشمل المساعدات الإنسانية مختلف المجالات الخدمية.

بدوره أشاد وكيل المحافظة المساعد للشئون الفنية والبيئة المهندس مهيب الحكيمي بحرص اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إدراج محافظة تعز ضمن برامجها الإنسانية.

من جانبه قال رئيس البعثة: "إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تتابع تطورات الوضع في اليمن عن قرب وأن زيارته إلى تعز تأتي للتعرف على الأوضاع والاحتياجات الإنسانية وطبيعة الاستجابة للدعم الذي يمكن أن تقدمه اللجنة لمحافظة تعز سواء على صعيد المياه أو احتياجات المستشفيات باعتبارها منظمة دولية محايدة تتعامل مع كل الإطراف .

وأضاف: "صحيح أن حضور اللجنة الدولية للصليب الأحمر متواضع في محافظة تعز لكن حضورها يمهد لافتتاح مكتب دائم بالمحافظة لغرض زيادة تواجدها ودعمها" .. حضر اللقاء مساعد رئيس البعثة هلال سلطان و رئيس البعثة الفرعية بعدن يحيى خليل.

الثورة
نائب رئيس مجلس الإدارة - نائب رئيس التحرير ياسين المسعودي
مدير التحرير: ابراهيم المعلمي
نائب مدير التحرير: جمال فاضل
سكرتيرا التحرير: علي الشرجي - سليمان عبدالجبار
يومية سياسية جامعة
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار
www.althawra.net
althawrah99@yahoo.com
الإدارة العامة : 321528/32/33 فاكس: 332505-334914 ص.ب 1475-2195
التحرير : 274039 فاكس : 2700064 الإعلانات : 274038 فاكس : 274035
التوزيع والإشتراكات : 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس : 480680
الفروع: عدن : 231783 فاكس : 233354 تعز : 220800 فاكس : 220900
الحديدة : 245842 فاكس : 211537 حضرموت : 303930 فاكس : 303931 إب التلفاكس: 400251
الضالع التلفاكس: 431372 أبين التلفاكس : 602096 عمران التلفاكس: 613388